النظام الانتخابي في اندونيسيا

عقدت اول انتخابات في البلاد بعد الاستقلال مباشرة عام 1955 , تحت اشراف نائب الرئيس "محمد حتي" الرجل القوي في نظامه , وكانت هذه الانتخابات جزءاً من محاولة نائب الرئيس لإرضاء الحركات الاسلامية لاسيما بعد تطبيق التعديلات المتعلقة بوثيقة جاكرتا , اذ حصلت الاحزاب الاسلامية على 116 مقعداً من مجموع 257 مقعداً في البرلمان , في حين تنافست الاحزاب الشيوعية والقومية على بقية المقاعد , كانت اعمال البرلمان الجديد تتركز على تعديل المواد المتعلقة بالشريعة الاسلامية في الدستور الاندونيسي الا ان لجان البرلمان وصلت الى طريق مسدود , ليتم حل البرلمان من قبل الرئيس احمد سوكارنو عام 1959 والعودة الى دستور عام 1945.

جرى تعطيل الانتخابات والنظام الانتخابي في البلاد طيلة عهد احمد سوكارنو وسوهارتو , الا ان البلاد دخلت عهداً جديداً في عام 1998 بعد عزل سوهارتو , اذ اطلقت الحياة الحزبية في البلاد من جديد ومنحت الحرية للأحزاب وجرى اقرار النظام الانتخابي بما يتلاءم مع البيئة المجتمعية للبلاد , وقد ساهمت هذه التطورات في المشاركة الواسعة للأحزاب الاسلامية التي بداءت تظهر من جديد على الساحة السياسية في البلاد بعد فترات طويلة من الملاحقة والاعتقال لأعضائها .

استطاعت الاحزاب الاسلامية من فرض ارادتها وذلك لتصاعد شعبيتها بين افراد المجتمع الاندونيسي , لقد دخلت البلاد عهداً جديداً من الانتقال والتحول الديمقراطي بعد العام 2002 جعلت البلاد واحدة من اهم الديمقراطيات على مستوى العالم .

ومن بين ابرز الاحزاب في اندونيسيا :

الحزب	الزعيم
جولكار	اكبر تانجونغ
الديمقراطي النضالي	ميجواتي سوكارنو بوتري
اندونيسيا العظمى	برابو
التفويض القومي	امين رئيس
نهضة الشعب	عبدالرحمن واحد
التنمية المتحد	حمزة حاس
العدالة والرفاهية	هدايت نور واحد

التحديات التي يواجهها النظام الاندونيسي

تفتخر اندونيسيا بفضل حركة الاصلاح التي شهدتها بمكانتها كأكبر تجمع اسلامي وثالث اكبر ديمقراطية في العالم بعد الهند والولايات المتحدة الامريكية , وهي المكانة التي تحاول الاستفادة منها في تعاملها مع المجتمع الدولي , اذ باتت صناديق الاقتراع والعملية الانتخابية عامل حاسم لإضفاء الشرعية على الحكومات الاندونيسية المتعاقبة , مما يعني التحول الديمقراطي الحقيقي

وبناء المؤسسات , الا ان الديمقراطية في البلاد لايزال يواجهها الكثير من التحديات التي تحول دون وصولها الى درجة الطموح التي يتمناها المواطن الاندونيسي ولعل ابرز هذه التحديات :

1- يبقى الفساد من المظاهر البارزة التي ورثتها اندونيسيا من الانظمة السابقة , اذ لايزال مستحكما في الحياة العامة , ولا تبدو التشريعات والانظمة التي يجري اقرارها بين الحين والاخر لمكافحة هذه المشكلة مجدية , اذ اصبحت ظاهرة الفساد من الممارسات الطبيعية بل والضرورية احيانا في مؤسسات الدولة الا نادراً , بالرغم من تجريم هذه الممارسات قانونا , لكن استفحال هذه الظاهرة جعل مكافحتها امرا غير يسير , اذ تكلف هذه الممارسات الاقتصاد الاندونيسي المليارات سنويا , وهذا ما ابقى حالة المواطن دون تحسن اذ يعيش اكثر من 49% من السكان على اقل من دولارين في اليوم.
2- بقاء النخب السياسية التقليدية كمرتكز اساسي لكل الحكومات الحالية والمستقبلية لاسيما التحالفات في الجمعية الوطنية ومجلس النواب , سواء من حزب جولكار او من المؤسسة العسكرية , وفيما يتعلق بحزب جولكار بالرغم من تقديمه اعتذارا للشعب فيما يتعلق بإساءة السلطة في عهد سوهارتو الا انه لعب دورا في افشال خطط الحكومة لتقديم عائلة الرئيس الاسبق سوهارتو واقاربه الى المحاكم المختصة بتهم الفساد , اما الجيش فعلى الرغم من استبعاده من العملية السياسية وتحديد دوره في حماية البلاد , الا انه لايزال لاعبا مهما في العملية السياسية يصعب تجاوزه.
3- المحافظة على كيان الدولة ومواجهة حركات الانفصال , باعتبارها اخطر تحد للنظام الديمقراطي الجديد لاسيما ان الاساليب القمعية يصعب تمريرها كما كان يحدث سابقاً , فضلا عن ما عكسته تجربة استقلال اقليم تيمور الشرقية من تعزيز للأفكار الانفصالية , وهو ما يعني ان البلاد مقبلة على موجة جديدة من العنف في عدد من الاقاليم سواء كان ذلك تحت دعاوي انفصالية او اضطهاد ديني كما يشهده اقليم اتشيه , وجزر مولكو وبابوا , اذ ترى هذا الاقاليم انها قاعدة النمو الاقتصادي في البلاد فهي تضم مخزونات النفط والغاز بالمقابل يعاني سكانها من الفقر وعدم التوزيع العادل للثروة , ما يدفعها الى الانفصال , فضلا عن الدهم الدولي لتلك الاقاليم الذي يغذي النزعة الانفصالية لأضعاف البلاد اقتصاديا.
4- محافظة طرفي الحكم (التيار العلماني , التيار الاسلامي) الذين يبدون في حالة توازن ظاهريا على قواعد اللعبة الديمقراطية في البلاد , اذ تخضع هذه التيارات لحالة من الشد والجذب والصراع على السلطة في الخفاء , اذ ان كثرة الاطراف السياسية المشاركة في الازمة والباحثة عن مكاسب سياسية يجعل شبكات التحالفات السياسية اكثر تعقيداً ,
5- محاولة التأثير على الموروث الثقافي الاندونيسي من خلال حركات التنصير والتغريب التي تشهدها العديد من المدن في البلاد , ولاسيما النائية منها , والتي تغذي بذور حالات العنف وتحطم اسس التوافق التي ارتكز عليها المجتمع الاندونيسي من الاستقلال وفق مبادئ البانتاشسيلا , اضافة الى ظهور العديد من الافكار الغريبة على المجتمع ومنها الالحاد , والتي اثارت حفيظة المسلمين ضدها وولدت حالات عنف ومنها اعمال العنف التي حدثت في اقليم اتشيه , وادت الى ظهور التيارات الاسلامية المتشددة التي تسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع , مما ينذر بعودة اعمال العنف مستقبلا , فقد تم تأشير غياب التسامح الذي عرف به المجتمع الاندونيسي والذي كان العامل

الحصين لوحدتها وتعايشها في ظل التنوع , ولا نبالغ اذ ما ذهبنا مع "باراج خانا" السياسي المعروف الذي يشبه الديمقراطية الاندونيسية بقوله : ((مع ذبول الهوية القومية والانحراف بالموروث الثقافي لإندونيسيا تصبح الديمقراطية مثل السيارة التي تفقد اجزاءها وهي سائرة في طريق وعر ويفضل القادة الاندونيسيون ان تظهر البلاد وكأنها مركز تأليفي للديمقراطية والخطاب السياسي ولكن الواقع ينذر بغير ذلك)).